خلال ترؤسه اجتماع لجنة المتابعة الوزارية لتنفيذ الخطة الوطنية لتعزيز الانتماء الوطني..

وزير الداخلية: ترسيخ ثقافة الولاء وتعزيز الانتماء مشروع مؤسسي تشارك فيه جهات الدولة ومكونات المجتمع

العمل في «بحريننا» امتد إلى إطلاق المبادرات وتوسيع الشراكات والحضور الجماهيري

السردية الوطنية والهوية البحرينية في صلب المبادرات الإعلامية الداعمة لدور «بحريننا»

مواصلة مبادرات تطوير المناهج الدراسية وإطلاق برامج وطنية في المدارس والجامعات

مبادرات سياحية منها مبادرة حوار في عيون شبابها والتعاون مع الحرفيين



ترأس الفريق أول الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة وزير الداخلية رئيس لجنة المتابعة الوزارية لتنفيذ الخطة الوطنية لتعزيز الانتماء الوطني وترسيخ قيم المواطنة «بحريننا»، صباح أمس، اجتماع اللجنة، بحضور الأعضاء الوزراء: وزير العمل والشؤون القانونية، وزير شؤون مجلس الوزراء، وزيرة السياحة، وزير الإعلام، وزير التربية والتعليم، بالإضافة إلى ممثلي وزارتي شؤون الشباب والعدل والشؤون الإسلامية والأوقاف.

وفي بداية الاجتماع رحب وزير الداخلية رئيس لجنة المتابعة الوزارية بالأعضاء، مشيدا بدور الوزارات المعنية وجهودها في تنفيذ مبادرات الخطة الوطنية وتحقيق أهدافها النبيلة. كما أثنى وزير الداخلية رئيس لجنة المتابعة الوزارية على دور المكتب التنفيذي لـ«بحريننا» وما يقوم به من عمل دؤوب وجهود مخلصة في التنسيق والمتابعة مع الشركاء، التي كان لها دور واضح في الانتقال من المبادرة إلى المؤسسة من خلال تحويل تعزيز الانتماء والمواطنة إلى مشروع مؤسسي تشارك فيه جهات الدولة ومكونات المجتمع وترسيخ ثقافة الولاء كنهج وطني والعمل على تطويره واستدامته في إطار رؤية استراتيجية ومحاور ومؤشرات أداء تضمن تحقيق الأهداف المستقبلية.

وأكد أن مسيرة الولاء والانتماء، بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم، ستظل منهاجا للعمل الوطني وسياجا منيعا للذود عن المنجزات الوطنية الراسخة والنسيج الاجتماعي المتماسك وتعزيز الهوية البحرينية الأصيلة، منوها إلى انه تجسيدا لهذه الرؤى الملكية السامية، جاءت الخطة الوطنية لتعزيز الانتماء الوطني وترسيخ قيم المواطنة «بحريننا»، مشيدا في هذا السياق بدعم ومتابعة الحكومة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، للعمل على وضع ما تحمله الخطة من مبادرات موضع التنفيذ، وهو أمر محل الاعتزاز والتقدير.

وأشار إلى أن الهوية الوطنية ووحدة اطياف المجتمع وتماسك الجبهة الداخلية تمثل خط الدفاع الأول والدرع الحصين الذي يحمي وحدتنا ومكتسباتنا الوطنية.

بعد ذلك، بدأت اللجنة الوزارية مناقشة الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال، التي تتضمن بحث ما تحقق خلال السنوات (2019/2026) من مبادرات وطنية وانجازات عملية في إطار «بحريننا»، في مقدمتها الانتقال من مبادرة وطنية لتعزيز الانتماء والمواطنة إلى منظومة عمل مؤسسية ومجتمعية متكاملة، تضم الجهات الحكومية والتعليمية والإعلامية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني. كما امتد العمل من نشر الوعي بالهوية الوطنية إلى إطلاق المبادرات، وتوسيع الشراكات، والحضور الجماهيري الفاعل وتطوير إطار استراتيجي لاستدامة العمل وقياس أثره.

وتناول أعضاء لجنة المتابعة الوزارية عددا من المبادرات التي عملت الجهات المختصة على تنفيذها، منها مبادرة رقمنة مجلة وطني وعرض للموقع التجريبي، ومبادرات وزارات السياحة، والإعلام، التربية والتعليم.

وتضمنت العروض التي قدمها أعضاء اللجنة الإشارة إلى جملة من الإنجازات التي تحققت ضمن 118 مبادرة نوعية، منها بناء منظومة عمل مشتركة تربط بين المؤسسات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات التعليمية وإعداد توجه استراتيجي مستقبلي يهدف إلى استدامة المبادرات، ورقمنتها، وتعزيز أثرها المجتمعي.

وشملت المبادرات والبرامج التي تم طرحها اثناء الاجتماع مبادرات وزارة السياحة؛ منها «مبادرة حوار في عيون شبابها»، والتعاون مع الحرفيين، وجولات التصوير السياحة وجولات يوم السياحة العالمي وموقع وتطبيق Visit Bahrain، بينما ركزت مبادرات وزارة الإعلام في عرض المحتوى والانتاج المرئي الذي تم إنتاجه أو دعمه من قبل الوزارة المعنية بتعزيز الانتماء الوطني وترسيخ قيم المواطنة، واستمرارية العمل على تعزيز السردية الوطنية والصورة العامة لمملكة البحرين، وتضمن عرض وزارة التربية والتعليم الجهود المستمرة في تطوير المناهج الدراسية، وتعزيز مقررات المواطنة والثقافة الشعبية، وإطلاق أنشطة وبرامج وطنية في المدارس والجامعات.

وبعد سلسلة من العروض ومتابعة ما تحقق خلال السنوات الأخيرة تضمن النقاش تأكيد ان الانتماء والمواطنة مشروع مؤسسي تشارك فيه الدولة والمجتمع، وأن الشباب شريك في صناعة الرسالة الوطنية، وليس مجرد جمهور مستهدف.

وفي ختام الاجتماع أعرب وزير الداخلية رئيس لجنة المتابعة الوزارية عن شكره وتقديره لأعضاء اللجنة، وحرصهم على التواصل والتنسيق حول كل ما من شأنه تطوير مبادرات «بحريننا» وتحقيق الأهداف المرجوة لما فيه صالح الوطن والمواطن وفي إطار من الشراكة المجتمعية.

تدشين الموقع التجريبي لمجلة «وطني» خطوة نوعية نحو التحول الرقمي

«الوطنية لحقوق الإنسان» تدشن استراتيجية 2027-2030

الدرازي: نعمل على تعزيز حضورنا الدولي وتطوير التعاون مع المجتمع المدني

وثقنا الاعتداءات الإيرانية من منظور حقوقي.. وتابعنا محاكمة التنظيم المرتبط بالحرس الثوري

كتب: أحمد عبدالحميد
تصوير: عبدالأمير السلاطنة





دشنت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان استراتيجيتها الجديدة للأعوام 2027–2030، متضمنة أربعة أهداف رئيسية تستهدف تعزيز ثقافة حقوق الإنسان، وتطوير الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني، وحماية حقوق الفئات الأولى بالرعاية، وتعزيز حقوق الطفل، وذلك في إطار تطوير الأداء المؤسسي ومواكبة المستجدات الحقوقية خلال المرحلة المقبلة.

وأكد المهندس علي أحمد الدرازي رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، خلال مؤتمر صحفي عقدته المؤسسة بمقرها في ضاحية السيف بالتزامن مع الذكرى السابعة عشرة لإنشائها، أن الاستراتيجية الجديدة تمثل مرحلة مهمة في مسيرة عمل المؤسسة، وتعكس التزامها بتطوير أدواتها وآليات عملها والبناء على الإنجازات التي تحققت خلال السنوات الماضية.

وأوضح أن الاستراتيجية جاءت بناءً على تقييم الاستراتيجية السابقة، وتحليل مخرجات أعمال المؤسسة والاحتياجات الحقوقية، والاستفادة من آراء الشركاء وأصحاب المصلحة، بما يضمن توجيه البرامج والمبادرات نحو تحقيق نتائج ملموسة وأثر مستدام.

وأشار إلى أن عام 2026 شكل مرحلة انتقالية استدعت إعادة ترتيب الأولويات وتكثيف جهود الرصد والمتابعة في ضوء المستجدات والظروف الاستثنائية التي شهدتها المملكة، الأمر الذي تطلب تمديد العمل بالاستراتيجية السابقة تمهيداً لبدء تنفيذ الاستراتيجية الجديدة مطلع عام 2027.

وشدد الدرازي على أن الأهداف الاستراتيجية لا تعني حصر عمل المؤسسة في المجالات المحددة، بل ستواصل ممارسة اختصاصاتها القانونية في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، والمحافظة على استقلاليتها في أداء مهامها الرقابية والاستشارية والتوعوية.

4 أهداف استراتيجية

من جانبها، استعرضت روضة سلمان العرادي رئيسة لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة، الأهداف الأربعة للاستراتيجية الجديدة، موضحة أن الهدف الأول يركز على ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان وتعزيز الشراكات الوطنية وبناء القدرات المؤسسية، ولا سيما لدى العاملين في جهات إنفاذ القانون والمؤسسات الإصلاحية والجهات المعنية بحماية الحقوق والحريات.

ويعنى الهدف الثاني بتمكين مؤسسات المجتمع المدني وتعزيز قدراتها في مجالات الرصد وإعداد التقارير والتفاعل مع الآليات الحقوقية الإقليمية والدولية، إلى جانب نشر الوعي بالحقوق الرقمية وحماية البيانات ومواكبة التحديات المرتبطة بالأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي.

أما الهدف الثالث فيتناول تعزيز احترام وحماية حقوق الفئات الأولى بالرعاية، بما يشمل النساء وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والعمالة الوافدة، من خلال رصد التحديات وتطوير الممارسات الوطنية ذات الصلة، فيما يركز الهدف الرابع على تعزيز وحماية حقوق الطفل وتمكينه من المشاركة الفاعلة على المستويين الوطني والدولي، وحمايته من مختلف أشكال العنف والاستغلال والإساءة.

وأكد العرادي أن تنفيذ هذه الأهداف سيتزامن مع استمرار المؤسسة في ممارسة اختصاصاتها القانونية في تلقي الشكاوى والرصد والزيارات الميدانية وتقديم التوصيات.

توثيق الاعتداءات الإيرانية

وفي رده على سؤال بشأن إمكانية توظيف الاستراتيجية الجديدة في التحرك دولياً للمطالبة بتعويضات عن الأضرار الناجمة عن الاعتداءات الإيرانية على البحرين، أكد رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أن المؤسسة أصدرت تقريراً متكاملاً عن الاعتداءات وتداعياتها المباشرة وغير المباشرة من منظور حقوق الإنسان.

وأوضح أن المؤسسة ليست جهة قانونية مختصة برفع دعاوى دولية للمطالبة بالتعويضات، وأن هذا الأمر يدخل ضمن اختصاص الدولة والجهات المعنية بها، فيما يتركز دور المؤسسة على توثيق الاعتداءات ورصد انعكاساتها الحقوقية، وهو ما قامت به بالفعل.

وبشأن التقرير الصادر عن خبراء أمميين حول قضية المتهمين بالارتباط بالحرس الثوري أكد الدرازي أن المؤسسة تابعت القضية منذ بدايتها، وحضرت جلساتها، بما فيها جلسة النطق بالحكم، واجتمعت مع محامي الدفاع وبعض أهالي المتهمين الذين تقدموا بشكاوى، ورفعت الملاحظات التي تلقتها إلى الجهات المختصة.

وأشار إلى أن المؤسسة الوطنية اجتمعت مع النيابة العامة والمجلس الأعلى للقضاء، مؤكداً احترامها استقلال القضاء وعدم التدخل في عمله، مع الحرص على نقل الملاحظات والاعتراضات التي تقدم بها الدفاع بشأن القضية.

وأضاف أن المؤسسة سوف تعد تقريراً متكاملاً بشأن القضية، كما تابعت البيان الصادر عن المقررين الخاصين، وأكدت استعدادها للتواصل معهم وتقديم الملاحظات التي رصدتها، مشيراً إلى أن المؤسسة أصدرت بياناً بشأن هذا الموضوع أكدت فيه أنها ستعلن بوضوح أي اختراقات ترصدها، وأنها تتابع القضية بصورة مستقلة.

وفي رده على سؤال «أخبار الخليج» بشأن مستوى الإنجاز في الاستراتيجية السابقة، وأبرز الملفات التي ستواصل المؤسسة العمل عليها، ومستوى التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني، ومدى تطور مصداقيتها وحضورها دولياً، أوضح الدرازي أن الاستراتيجية الجديدة استندت إلى تقييم ما تحقق سابقاً، ورصد الثغرات التي تتطلب معالجة، وتحديد الأولويات التي تخدم مختلف فئات المجتمع.

وأشار إلى أن نسبة الإنجاز في الاستراتيجية السابقة تجاوزت 90%.

وأوضح أن المؤسسة تعمل في مسارين متوازيين؛ الأول يتعلق بتنفيذ الأهداف والمبادرات المدرجة ضمن الاستراتيجية، والثاني يشمل عملها المؤسسي المستمر في تلقي الشكاوى والرصد والزيارات الميدانية ومتابعة الحالات الإنسانية.

ولفت إلى أن المؤسسة شهدت تطوراً في سرعة الاستجابة للشكاوى والتواصل مع الجهات المعنية، إذ أصبحت الردود في بعض الحالات تصل خلال ساعتين إلى ثلاث ساعات، مقارنة بما كان عليه الوضع سابقاً، مؤكداً أن ذلك يعكس تطور آليات العمل والتنسيق.

قدرات الجمعيات الأهلية

وفيما يتعلق بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني أكد الدرازي أن المؤسسة رفعت مستوى التواصل مع الجمعيات خلال السنوات الماضية، ووسعت فرق العمل لتشمل مختلف الجمعيات البحرينية، وليس فقط الجمعيات المتخصصة في حقوق الإنسان.

وأشار إلى أن أبرز التحديات التي تواجه الجمعيات تتعلق بالبيئة التشريعية المنظمة لعملها، والتمويل والدعم المادي والمقرات، إلى جانب الحاجة إلى تطوير قدرات العاملين فيها، وخصوصاً في إعداد التقارير الحقوقية والتقارير الموازية والتفاعل مع الآليات الدولية.

وأوضح أن المؤسسة تنظم برامج ومحاضرات وورش عمل بصورة دورية لتعزيز قدرات الجمعيات، وستواصل خلال المرحلة المقبلة تطوير هذه البرامج، بما يشمل التدريب على رصد الانتهاكات ومراقبة الانتخابات وفق المعايير الحقوقية، بالتعاون مع خبراء دوليين.

وأكد أن المؤسسة لا تستطيع حل جميع التحديات التي تواجه الجمعيات بمفردها، لكنها تعمل على دعمها وتطوير قدراتها، وتوفير بعض التسهيلات، منها إتاحة مقر المؤسسة لعقد اجتماعات الجمعيات وفعالياتها عند الحاجة.

وأكد الدرازي أن المؤسسة شهدت تطوراً في مستوى حضورها بالمحافل الدولية، وتعزيز علاقاتها مع المؤسسات الحقوقية النظيرة، وتوسيع نطاق التعاون الثنائي، مشيراً إلى انضمام البحرين إلى التجمع الأوراسي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمشاركة في مؤتمرات دولية معنية بحماية حقوق الإنسان.

وأوضح أن المؤسسة شاركت في مناقشة مبادئ طرحت خلال مؤتمر دولي في موسكو، وأبدت ملاحظاتها بشأن ضرورة عدم تعارض أي مبادئ مع مبادئ باريس المنظمة لعمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

وقالت روضة سلمان العرادي إن قياس مخرجات الاستراتيجية السابقة لا يعتمد، في مجال حقوق الإنسان، على الأرقام والمؤشرات الكمية وحدها، وإنما يستند إلى معايير أخرى، تشمل وضوح الأهداف والمبادرات والإنجازات، وتحويلها إلى خطط عمل محددة، ومتابعة تنفيذها وتقييم مدى تحققها.

وأوضحت أن المؤسسة تعمل في مسارين متوازيين، الأول يتعلق بتنفيذ المبادرات المدرجة ضمن الاستراتيجية، والثاني يشمل العمل المؤسسي المستمر الذي تضطلع به المؤسسة في إطار اختصاصاتها القانونية.

وأضافت أن قياس الأثر يتطلب كذلك الاستناد إلى مؤشرات نوعية، من بينها مستوى التواصل مع المستفيدين ومدى رضا مقدمي الشكاوى عن الإجراءات المتخذة ومتابعة حالاتهم.

روضة العرادي: قياس أثر الاستراتيجية الحقوقية لا تحكمه الأرقام وحدها